

Distr.: General
15 August 2024
Arabic
Original: English



المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى جميع قراراته السابقة وبيانات رئيسه بشأن الحالة في الصومال،

وإنه يؤكد من جديد احترامه التام لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحده،

وإنه يشدد على أهمية توطيد مكاسب السلام والأمن التي تحققت في الصومال ويسلم بأن العمل العسكري وحده لن يكون كافيا للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن في الصومال، وإنه يؤكد أن حماية المدنيين أمر جوهري لبناء سلام مستدام، وإنه يكرر تأكيد الحاجة إلى اتباع نهج كلي يعزز أسس السلام والاستقرار، وفق الأولويات التي تحددها حكومة الصومال،

وإنه يحيط علما بتقرير حكومة الصومال الفيدرالية المؤرخ 11 نيسان/أبريل 2024 والمقدم عملا بالفقرة 10 من القرار 2710 (2023)، وبطلبها مواصلة تقديم الدعم لتطوير قطاعها الأمني،

وإنه يحيط علما ببيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ 20 حزيران/يونيه 2024، الذي تضمن تحليلا للنزاع وتقييما استراتيجيا مشتركا للحالة في الصومال، أعدته مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع الصومال، والذي بحث مجموعة من خيارات الاستجابة من جانب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وطلب إعداد مشروع لمفهوم العمليات،

وإنه يرحب ببيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ 1 آب/أغسطس 2024، الذي أحال مفهوم العمليات المتعلقة بعملية لدعم السلام يقودها الاتحاد الأفريقي، هي بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للنظر فيه،

وإنه يعرب عن قلقه البالغ من أن حركة الشباب ما زالت تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في الصومال والمنطقة،

وإنه يدين بأشد العبارات الممكنة ما يرتكب في الصومال والدول المجاورة من هجمات إرهابية،



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإن يدعو جميع الأطراف إلى التصرف في امتثال تام للالتزامات الواقعة على كاهلها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء،
وإن يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال

- 1 - **يشير** إلى الفقرة 22 من القرار 2628 (2022) التي مُدِّت أحكامها مؤخرًا بموجب القرار 2747 (2024) ويمدد الأذن الممنوحة فيها مجدداً حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024؛
- 2 - **يأذن** للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بأن تواصل، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، نشر قوام في البعثة الانتقالية أقصاه 12 626 فرداً نظامياً، بما يشمل 1 040 من أفراد الشرطة؛
- 3 - **يشجع** المانحين التقليديين والجدد على دعم البعثة الانتقالية والصندوق الاستئماني الذي يديره مكتب الأمم المتحدة دعماً لقوات الأمن الصومالية، وكذلك البعثة الخلف المقترحة، لتوفير التمويل اللازم، **ويؤكد** أن الدعم الإضافي المقدم للبعثة الانتقالية وقوات الأمن الصومالية سيمكن الصومال من تعزيز حربه ضد حركة الشباب وتحسين السلام والأمن في الصومال والمنطقة؛

مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال

- 4 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم مجموعة من تدابير الدعم اللوجستي، وأن يقوم، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الفيدرالية، بتحديث خطة الدعم اللوجستي حسب الاقتضاء، في إطار الامتثال التام لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، عن طريق مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى:

(أ) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على أساس استرداد التكاليف؛

(ب) الأفراد النظاميين التابعين للبعثة الانتقالية، وفقاً للفقرة 2 من هذا القرار، وعلى الأساس المبين في الفقرة 2 من القرار 2245 (2015)؛

(ج) عدد أقصاه 85 من المدنيين في البعثة الانتقالية، لدعم المهام العسكرية والشرطية التي تضطلع بها البعثة الانتقالية وتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والصومال؛

- 5 - **يشير** إلى الفقرة 2 من القرار 2245 (2015) **ويقرر** مواصلة توفير الدعم المبين في الفقرتين الفرعيتين (و) و (ز)، ليشمل قواماً أقصاه 20 900 من أفراد الجيش الوطني الصومالي أو قوة الشرطة الوطنية الصومالية العاملين في عمليات مشتركة أو منسقة مع البعثة الانتقالية في إطار الامتثال التام لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024؛

الحفاظ على الزخم المكتسب في عملية الانتقال الأمني

- 6 - **يشجع** الصومال على مواصلة إعداد وتنفيذ خطته لتطوير قطاع الأمن حتى يتمكن الصومال في نهاية المطاف من تحمل المسؤولية الكاملة وامتلاك زمام الأمور فيما يخص شؤونه الأمنية، **ويدعو** شركاء الصومال الأمنيين إلى مواصلة دعم تنفيذ هذه الخطة، ويؤكد أهمية التنسيق والاتساق في المساعدة الدولية المقدمة لقطاع الأمن الصومالي؛

7 - **ينوه** بالعمل الذي أنجزته مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع الصومال والجهات الدولية صاحبة المصلحة، في وضع مفهوم العمليات لعملية لدعم السلام يقودها الاتحاد الأفريقي تحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ويحيط علماً بشواغل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالتحديات المالية التي واجهتها البعثتان السابقتان وباقتراحه المتصل بنموذج تمويل البعثة الخلف المقترحة؛

8 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالاشتراك مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وبالتشاور مع الصومال والجهات الدولية صاحبة المصلحة، تقريراً عن التصميم العام للبعثة الخلف المقترحة، يسترشد باستراتيجية سياسية وطنية واضحة لدعم حكومة الصومال الفيدرالية في مسار انتقال الصومال من النزاع إلى السلام، في ظل الامتثال التام لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وإطار الامتثال والمساءلة التابع للاتحاد الأفريقي، بغاية تعزيز استقلالية الاتحاد الأفريقي وإمساكه بزمامه الأمر في البعثة الخلف المقترحة، ويستند إلى مفهوم العمليات الذي أحاله مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك ما يلي:

(أ) هيكل البعثة المقترحة، بما في ذلك خيارات الدعم المقدم من الأمم المتحدة؛

(ب) خطة عملية الانتقال من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى البعثة الخلف؛

(ج) المسؤوليات والالتزامات التي قطعها الصومال على نفسه فيما يتعلق بتنفيذ الانتقال الجاري إلى تحمل المسؤولية عن توفير الأمن، على النحو المحدد بواسطة التشاور مع الصومال واسترشاداً بتفاعل الصومال مع شركائه في مجال الأمن؛

(د) آلية تنسيق واضحة بين البعثة الخلف وجهاتها المانحة؛

(هـ) نقاط مرجعية مشفوعة بمؤشرات ومعالم واضحة لقياس التقدم المحرز، مع الإشارة إلى دور كل واحدة من الجهات الدولية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في دعم الصومال؛

(و) استراتيجية خروج شاملة للبعثة الخلف،

ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم ذلك إلى مجلس الأمن للنظر فيه بحلول 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024؛

9 - **يطلب** أن يتضمن التقرير المطلوب في الفقرة 8 من هذا القرار مبلغاً تقديرياً للموارد المطلوبة وما يتعلق بها من تكاليف، وأن يحدد بوضوح، بعد مشاورات مع الجهات المانحة المحتملة، مجموعة من الخيارات لتمويلها، تشمل، تمثيلاً لا حصرًا، الدعم المقدم من الشركاء الدوليين أو الإطار الذي أنشئ بموجب القرار 2719 (2023)، أو غير ذلك من البدائل الملائمة، أو شكلاً ما من أشكال المزج بين هذه الخيارات، مع تبيان أي احتياجات أو آليات قد تكون لازمة لتنفيذ هذه الخيارات؛

تقارير المستجديات

- 10 - **يطلب** تقريراً شاملاً بالمستجديات المتعلقة بهذه الطلبات يقدمه الأمين العام بحلول 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، **ويعرب** عن اعتزاه عقد جلسة خاصة في تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة هذا التقرير مع الاتحاد الأفريقي والصومال، بمشاركة الأمانة العامة؛
- 11 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على تنفيذ هذا القرار في تقاريره الدورية المطلوبة في الفقرة 14 من القرار 2705 (2023) وفي الفقرة 14 من القرار 2710 (2023)؛
- 12 - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.